كما قرئ تستكن وايضا انما قال عمر جل خوف اللبس اذ لو قال عمر جل لم يعرف اشتقاقه
من المرجل قوله ضهياء فعلاء قال الرماح هو فعيل من قولهم ضاهات يعني
ضاهيت وقرئ يضاهئون ويضاهيون قال لم يجئ في الكلام الا هذا وقولهم
ضهيد وقيل ضهياء مصنوع والضهياء والضهياة التي لا تحيض فانها تضاهي الرجال
وكذلك قيل للرمة التي تبث وتعلاء وفعيل كلاهما نادر ان لكن يترجح مذهب
سيبويه بثبوت احد طاء ضاهيت بالياء اشهر من ضاهات والثاني ان ضهياء
بمعنى ضهياء وهو فعلاء بالاتفاق فكونه غير منصرف والهمزة فيه زائدة فكذا
الاول الذي هو بمعناه قوله فيا نبق جمل فينا اي حسن الشعر طويله
وهو منصرف وفيه غاليان في الزيادة غير الالف فانه لا كلام مع امكان
ثالثه اصول غير في زيادته احدهما النون اما لانه تضعيف مع ثلثة اصول
واما لكون الالف والنون في الاخر مع ثلثة اصول والثاني الياء مع ثلثة اصول
والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق لان القنن الغصن والقنو
كالغصن فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء وقال الجوهري هو فعلان
من القنن وهو مدفوع بما ذكرناه قوله وجرايض علما بالغلبة او عدم
النظير لحكم بزيادة الهمزة لان الهمز غير اول فلا يكون زيادته غالبة وفعال
موجود كعلابط لكن جزوضا بمعنى جرايض وهو العظيم الضخم من الابل و
ليس في غير واضح همزة فيكون ايضا همز جرايض زائدا او هما من تركيب جرض بريقه
اي غصّ لان الغصص هما يتضح له وكذلك فيه غاليان الالف مع ثلثة اصول
واليم لكن ولو حكمنا بعدم النظير لم يحكم بزيادة واحد منهما لكونه يوزن درهم لكنه
ثبت مغنّ بمعناه فثبتت زيادة الالف دون الميم وكذا سنبتة وهي حين من
الدهر يوسب من الدهر وسنبة وسنبتة ولا مانع من الحكم بزيادة نون
سنبة لان السنبتا يضا هو الحين من الدهر قوله بلهنية ولا الاشتقاق و
غلبة الزيادة لم يحكم بزيادة الياء ولولا الاشتقاق لم يحكم بزيادة النون ولو
كان ملحقا بجعفاة حكم بزيادة الياء فقط لكنه مشتق من قولهم عيش ايله اي
غافل عن الرزايا كالرجل الايله فانه يغفل عن المضائب ولا يبالي بها فيضعف

عيشه

عيشه والهنية العيش خفضه قوله العرضنة العرضية والعرضنى لمشيه الاعتراض
اي احد على عرض الطريق من النشاط ولولا الاشتقاق لكان كقطر من غير زيادة
قوله واول فعل لان تصريفه على اوى واوّل دليل على انه افعل التفضيل وليس يهوّل
كما قال الكوفيون والضابط انه افعل من تركيب و و ل وان لم يستعمل في غير هذا اللفظ
لامن اوّ ول ولا من وأل لئلا يلزم قلب الهمزة شاذا كما ذكرنا في افعل التفضيل قوله
انفعل هو الشيخ الخليل اي الباب انفعل ولولا الاشتقاق لكان يجوز حمل الان النون فيه
ليس من الغوالب والهمزة في اوّل الزنا على اصلها كما صقيل قوله وافعوان افعلان اغاذ للتحجم
فعوة السم وارض مفعات ولولا ذلك لجاز ان يكون فعلوانا كعنفوان لان فيه ثلثة عوة
غير الالف فانه لا كلام في زيادته اذا امكن ثلثة اصول غير والنون مع ثلثة اصول
وكذا الواو والهمزة فان حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو افعوال ولم يات في الاذ
ان وان حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو افعلان كاشتقاق واقعوان واستحوذ
وان حكمت بزيادة الواو والنون فهو فعولان كعنفوان فقد تردد بين الافعلان
والفعلوان محكمنا بانه افعلان بشهادة القعوة والمقعاة ولا دليل في شيء سوا صرفه
او لا على انه افعل او يجوز ان يكون المنون ملحقا بجعفر كملق وغير المنون كحوسلى
قوله لجي افي فيه نظر قوله وانيحيان يوم اضحيان اي مضئ وليله اضحيانة
من ضحى اي ظهر ويرد ولولا الاشتقاق وهنا ايضا نعرفنا بعدم النظير انه فعلان كما
لجبل وارنبان لنوع من السمك معروف بالروبيان لان فعليانا وافعيلا لم يثبتا قوله
خفنقيق هو الداهية من الخفق وهو الاضطراب لان فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها
وهي ايضا مضطربة متزلزلة ولولا الاشتقاق لجاز ان يكون التضعيف هو الزايد
فقط لكونه غالبا في الزيادة ويكون النون اصلية لانها ليست من الغوالب فيكون
خنفق ملحقا سلسبيل بزيادة النون والتضعيف قوله عفرقى هو الاسد القوي
المعفور لفريسته والعفر التراب ولولا الاشتقاق لم يحكم الا بزيادة الالف لان الق
ليست من الغوالب في موضعها وهو ملحق بسفرجل وبقي للقاته عفرناة ص فان رجع
الى اشتقاق بين لم يجز ذا لكون ارطى فعلى لاشتقاق ارطة ناروط والالف للالحاق
لقولهم ارطاة وان يكون افعل دليل ناط ومرطى والارطى مرّ يجز البرّ يدبغ بورقه و

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)